

قانون باصدار القانون الاساسي

لولاية طرابلس الغرب (1)

نحن ادريس الاول ملك المملكة الليبية المتحدة .
قرر المجلس التشريعي لولاية طرابلس الغرب
القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه .

مادة - 1 -

يلغى القانون الاساسي لولاية طرابلس الغرب
ويستعاض عنه بالقانون الاساسي المرافق لهذا
القانون .



مادة - ٢ -

يستمر المجلس التشريعي القائم وقت نفاذ هذا القانون الى حين انتهاء مدته او حله . على ان يدعى لمعد اجتماعه العادي التالي خلال عشرين يوما من ذلك التاريخ ، ويجري تعديل قانون الانتخاب الحالي بما يتماشى مع أحكام القانون الاساسي المرافق وذلك خلال شهر من تاريخ نفاذه .

مادة - ٣ -

على الوالي واعضاء المجلس الاداري تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بطرابلس في ١٤ شعبان سنة ١٣٨٢ هـ .
الموافق ١٠ يناير ١٩٦٣ م .

بأمر الملك

((فاضل بن زكري))

والي ولاية طرابلس الغرب

اعضاء المجلس الاداري

محمد بك درنه

شمس الدين محسن

جهان صدقي الفورتيه

سيفكاو خريش

سالم بن الامين

الفصل الاول

احكام عامة

مادة - ١ -

ولاية طرابلس الغرب جزء لا ينفصل من المملكة الليبية المتحدة ، وستبقى كذلك على الدوام ، واهلها جزء لا يتجزأ من الامة الليبية .

مادة - ٢ -

الحدود الادارية لولاية طرابلس الغرب تعين بقانون .

مادة - ٣ -

تكون مدينة طرابلس عاصمة لولاية طرابلس الغرب ومقر الادارة .

مادة - ٤ -

دستور المملكة الليبية المتحدة وما يوضع بموجبه من القوانين والمعاهدات يعد القانون الاعلى لولاية طرابلس الغرب .

مادة - ٥ -

تكون لولاية طرابلس الغرب الشخصية الاعتبارية .



مادة - ٦ -

تمارس السلطات التشريعية والتنفيذية في ولاية طرابلس الغرب على النحو المبين في هذا القانون .

الفصل الثاني

في السلطة التشريعية

مادة - ٧ -

السلطة التشريعية في ولاية طرابلس الغرب في جميع المسائل التي لم يحتفظ بها في الدستور للاتحاد الليبي يتولاها الملك والمجلس التشريعي للولاية طبقا لاحكام هذا القانون .

مادة - ٨ -

يتكون المجلس التشريعي من ٢٤ عضواً ينتخب ١٨ منهم بموجب قانون الانتخاب ، ويعين الملك باقى الاعضاء بناء على عرض الوالى وبموافقة المجلس الاداري .

مادة - ٩ -

كل ليبي له حق التصويت لمجلس الامة ومسجل اسمه كناخب في سجل الناخبين في ولاية طرابلس الغرب يكون له حق التصويت للمجلس التشريعي .

مادة - ١٠ -

كل شخص لا حق له في التصويت بمقتضى حكم المادة السابقة ولا بمقتضى قانون الانتخابات لولاية طرابلس الغرب لا يجوز ان ينتخب او يعين عضواً في المجلس التشريعي .

مادة - ١١ -

كل عضو في المجلس التشريعي يعتبر نائبا عن الشعب الليبي في ولاية طرابلس الغرب ولا تخضع نيابته لاية قيود او شروط .

مادة - ١٢ -

يفصل المجلس في صحة انتخاب اعضائه ، ولا تبطل النيابة الا بقرار يصدر باغلبية لا تقل عن ثلثي جميع الاعضاء .

مادة - ١٣ -

يجب على كل عضو في المجلس التشريعي قبل ان يتولى عمله ان يقسم علنا امام المجلس اليمين الاتية :-

« اقسم بالله العظيم ، ان اكون مخلصا للوطن وللملك ومحترما للدستور ولقوانين البلاد ، وبان اؤدي اعمالي بالامانة والصدق » .

مادة - ١٤ -

تكون مدة المجلس التشريعي اربع سنوات وذلك مع مراعاة حكم المادتين ٢٥ و ٢٦ .

مادة - ١٥ -

١ - يدعو الملك او ولي العهد بانابة من الملك المجلس التشريعي الى عقد جلساته العادية :
النصف الاول من شهر نوفمبر من كل سنة .
ب - يعلن الملك او ولي العهد بانابة من الملك فض دورة انعقاد المجلس التشريعي عند انتهاء اعمال المجلس على الا تقل مدة الدورة عن خمسة اشهر ولا تزيد على تسعة اشهر .
ج - للملك ان يدعو المجلس التشريعي الى اجتماعات غير عادية اذا رأى ضرورة ذلك ، ويدعوه ايضا متى طلب ذلك بمريضة تمضيها الاغلبية المطلقة لاعضاء المجلس ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادي .

مادة - ١٦ -

تكون اجتماعات المجلس التشريعي صحيحة بحضور اغلبية اعضائه وتصدر قراراته باغلبية اصوات الحاضرين في غير الاحوال المشروط فيها اغلبية خاصة ، واذا تساوت الاصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة - ١٧ -

لا يجوز لاعضاء المجلس التشريعي ان يصوتوا الا اذا حضروا الجلسة ولا يسمح بالتصويت بالوكالة وتعطى الاصوات بالكيفية التي تنص عليها اللائحة الداخلية للمجلس .

مادة - ١٨ -

١ - تقدم مشروعات القوانين التي تقترحها ادارة الولاية الى المجلس التشريعي بمرسوم يوقعه الملك او ولي العهد بانابة من الملك .
ب - يجوز لاي عضو في المجلس التشريعي ان يقدم اي مشروع قانون او اي اقتراح وذلك بمراعاة احكام هذا القانون واللائحة الداخلية للمجلس .
ج - على رئيس المجلس التشريعي ان يرسل صورة من مشروع اي قانون مقدم من الاعضاء الى الوالي قبل عرضه على المجلس التشريعي .

مادة - ١٩ -

لا يجوز ان يعرض على المجلس في نفس دورة الانعقاد مشروع قانون او اقتراح رفضه المجلس في تلك الدورة .

مادة - ٢٠ -

لا يناقش المجلس التشريعي اي مشروع

قانون قبل احواله الى اللجنة المختصة بتقديمها
تقريراً عنه .

مادة - ٢١ -

١ - تقدم الى الملك او الى ولي العهد بانابة
من الملك ، القوانين التي يقرها المجلس التشريعي
خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اقرارها وذلك
للتصديق عليها واصدارها خلال ثلاثين يوماً
من تاريخ تقديمها اليه .

ب - وللملك او ولي العهد خلال المدة المحددة
لاصدار القانون ان يطلب من المجلس التشريعي
اعادة النظر فيه ، وعلى المجلس في هذه الحالة
بحث القانون من جديد فاذا اقره ثانية بموافقة
ثلاثة ارباع اعضائه ، صدق عليه الملك او ولي
العهد واصدره خلال ثلاثين يوماً من ابلاغ القرار
الاخر اليه ، فاذا كانت الاغلبية اقل من الثلاثة
ارباع امتنع النظر فيه في دور الاعتقاد نفسه فاذا
عاد المجلس التشريعي في دور انعقاد اخر السى
اقرار ذلك المشروع باغلبية جميع الاعضاء الذين
يتألف منهم المجلس صدق عليه الملك او ولي العهد
واصدره خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ابلاغ القرار
اليه .

مادة - ٢٢ -

تصبح القوانين التي اصدرها الملك او ولي
العهد نافذة في الولاية بعد انقضاء ثلاثين يوماً من
تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية للولاية ، ويجوز
نقص هذا الميعاد او اطالته بنص خاص في هذه
القوانين ، ويجب نشر القوانين في الجريدة الرسمية
للولاية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اصدارها

مادة - ٢٣ -

يجوز للملك او لولي العهد بانابة من الملك بناء
على عرض الوالي وموافقة المجلس الاداري في
الاحوال التي لا يكون فيها المجلس التشريعي
منعقدا وطرات احوال استثنائية تتطلب تدابير
مستعجلة ان يصدر مراسيم تشريعية يكون لها
قوة القانون بشرط الا تكون مخالفة لاحكام
الدستور وهذا القانون .

وتعرض هذه المراسيم التشريعية على المجلس
التشريعي في اول اجتماع له ، فاذا لم تعرض او
عرضت ولم يقرها المجلس زال ما كان لها من قوة
القانون .

مادة - ٢٤ -

يجوز ان يفوض المجلس الاداري في اصدار
تشريعات فرعية ويحدد القانون مضمون تلك
التشريعات وغرضها .

مادة - ٢٥ -

تجري الانتخابات وتتم التعيينات لتجديد



المجلس التشريعي خلال ثلاثة اشهر سابقة لانتهاء مدته لماذا تعذر ذلك خلال الميعاد المذكور اطلبت مدة المجلس القائم الى ان تحصل تلك الانتخابات والتميينات .

مادة - ٢٦ -

للملك بناء على عرض الوالي وموافقة المجلس الاداري ان يحل المجلس التشريعي قبل انتهاء مدته بموجب مرسوم تبيين فيه اسباب الحل .
واذا حل المجلس لسبب معين فلا يجوز ان يحل المجلس الذي يليه للسبب نفسه .

مادة - ٢٧ -

اذا حل المجلس التشريعي بموجب المادة السابقة وجب اجراء الانتخابات والتميينات للمجلس الجديد خلال تسعين يوما من تاريخ الحل .
وفي هذه الحالة يجب ان يدعى المجلس الجديد للانعقاد العادي خلال عشرين يوما التالية لاعلان نتيجة الانتخابات .

مادة - ٢٨ -

في بدء كل دور انعقاد عادي للمجلس التشريعي، يجب على الوالي ان يقدم الى المجلس المذكور تقريرا وافيا عن حالة الولاية ويبين فيه سياسة المجلس الاداري .

مادة - ٢٩ -

لكل عضو من اعضاء المجلس التشريعي ان يوجه اسئلة واستجوابات الى اعضاء المجلس الاداري وذلك على الوجه المبين في اللائحة الداخلية للمجلس ولا تجري المناقشة في استجواب او رد على سؤال الا بعد خمسة ايام على الاقل من تقديمه وذلك فيمعدا حالة الاستعجال وبشرط موافقة من وجه اليه الاستجواب .

مادة - ٣٠ -

اذا شغل في المجلس مقعد عضو منتخب او معين وجب ملء المقعد الشاغر بالانتخاب او التعيين وفقا لحالته وطبقا لاحكام هذا القانون على الا يملأ المقعد الذي يشغل خلال الستة اشهر السابقة لانقضاء مدة المجلس .

مادة - ٣١ -

لا يجوز مؤاخذة اعضاء المجلس التشريعي فيما يبدون من الآراء في المجلس ، ولا يجوز ايضا اثناء دورة انعقاد المجلس اتخاذ اية اجراءات جنائية ضد اي عضو ولا القبض عليه الا باذن من المجلس وذلك فيما عدا حالة التلبس بجناية .
ولا يجوز الاستمرار في اجراءات بدأت قبيل افتتاح دورة الانعقاد الا باذن من المجلس .

مادة — ٣٢ —

أ - يجوز الجمع بين عضوية المجلس التشريعي والمجلس الإداري على أن يتقاضى من يجمع بينهما مخصصات عضو المجلس الإداري فقط .
ب - لا يجوز لأي عضو في المجلس التشريعي أن يكون عضواً في مجلس الأمة أو وزيراً أو موظفاً عاماً .
ج - لا يجوز لأي عضو في المجلس التشريعي أن تكون له مباشرة أو بالواسطة مصلحة في أي عقد مع الولاية من عقود الالتزام أو التوريد أو الإشغال العامة .

مادة — ٣٣ —

أ - يبين في قانون الانتخاب شروط المرشحين للانتخابات والنظام الانتخابي والدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع وكيفية عمل الاعتراضات والإجراءات التي تتبع قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها ، كما تبين فيه الجرائم الانتخابية .
ب - يصدر الوالي الأمر الخاص بمباشرة انتخاب أعضاء المجلس التشريعي .

مادة — ٣٤ —

أ - تكون جلسات المجلس التشريعي علنية ، على أنه يجوز أن ينعقد المجلس بهيئة سرية بناء على طلب أغلبية أعضائه الحاضرين أو بناء على طلب المجلس الإداري ليقرر فيما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه يجب أن تجري في جلسة سرية أو علنية .
ب - ويجب على المجلس التشريعي أن يحفظ محضراً لجلساته وإجراءاته وينشره ، على أن يحاضر جلساته السرية لا يجوز نشرها إلا بقرار خاص منه .

مادة — ٣٥ —

في بدء كل دور انعقاد عادي للمجلس التشريعي يرأس المجلس أكبر الأعضاء سناً ، ويعمل أصغر الأعضاء سكرتيراً للمجلس وبعد ذلك ينتخب المجلس فوراً رئيساً ونائباً رئيساً وسكرتيرين على الأكثر ، ويكون التصويت بالاقتراع السري ، ويعتبر فائزاً من يحصل على أكثر الأصوات فإذا تساوت اختير الفائز بالقرعة .
وإذا شغل محل الرئيس أو نائبه أو السكرتيرين أثناء الدورة انتخب المجلس من يحل محلهم للمدة الباقية لهم .

مادة — ٣٦ —

يضع المجلس التشريعي لائحته الداخلية .

مادة — ٣٧ —

لا يجوز لأحد أن يتقدم بطلب إلى المجلس



التشريعي الا كتابة ، وللمجلس ان يحيل ما قدم اليه من العرائض الى عضو المجلس الاداري المختص ، وعلى هذا العضو ان يقدم الايضاحات اللازمة على ما تضمنته العرائض المحالة اليه كلما طلب المجلس منه ذلك .

مادة — ٣٨ —

حفظ النظام في المجلس التشريعي منسوط بالمجلس نفسه ، ويقوم الرئيس بهذه المهمة ولا يجوز لاية قوة مسلحة دخول المجلس او الاستقرار على مقربة من ابوابه الا بطلب من رئيسه .

مادة — ٣٩ —

تحدد بقانون مكافأة اعضاء المجلس التشريعي على ان كل زيادة فيها لا تسري الا بعد انتهاء مدة المجلس الذي قرر الزيادة .

الفصل الثالث

في السلطة التنفيذية

مادة — ٤٠ —

السلطة التنفيذية في جميع المسائل التي لم تعهد للحكومة الاتحادية وفقا للدستور يتولاها الملك والوالي والمجلس الاداري طبقا لاحكام هذا القانون .

مادة — ٤١ —

١ — يكون للولاية حاكم يلقب بالوالي ، يعين ويعفى من منصبه بأمر ملكي .
ب — وفي حالة غياب الوالي او عدم تمكنه من القيام بمهام منصبه يقوم مقامه من يندبه لذلك من اعضاء المجلس الاداري .

مادة — ٤٢ —

١ — يكون للولاية مجلس اداري يرأسه الوالي ويكون مسئولاً امام المجلس التشريعي .
ب — ويعين اعضاء المجلس الاداري كما يعنون من مناصبهم بمرسوم ملكي بناء على عرض الوالي .
ج — واذا استقال الوالي او اقبل من منصبه اعتبر جميع اعضاء المجلس الاداري مستقيلين

مادة — ٤٣ —

او مقالين من مناصبهم .

١ — تكون في الولاية الادارات الاتية :

١ — المالية

٢ — المواصلات

٣ — الاثفـال

٤ — الاوقاف والـشئون الخيرية

٥ — الشؤون البلدية

٦ - الزراعة

ب - ويجوز أن يعهد إلى عضو المجلس الإداري بإدارة أو أكثر من هذه الإدارات ، كما يجوز إنشاء إدارات أخرى بمرسوم ملكي بناء على عرض الوالي .

مادة - ٤٤ -

١ - يجب على الوالي وأعضاء المجلس الإداري قبل مباشرة مهام مناصبهم أن يقسموا اليمين المنصوص عليها في المادة ١٣ . ويؤدي الوالي اليمين أمام الملك أما أعضاء المجلس الإداري فيؤدونها أمام الوالي .

ب - ويكون رئيس وأعضاء هذا المجلس مسئولين بالتضامن أمام الملك والمجلس التشريعي عن السياسة العامة لإدارة الولاية وعن القرارات التي يصدرونها ، وكل منهم مسئول عن أعماله .

مادة - ٤٥ -

في حالة غياب أحد أعضاء المجلس الإداري أو عدم تمكنه من القيام بمهام منصبه ، يعهد المجلس الإداري إلى أحد أعضائه بالقيام بعمله السلي حين عودته .

مادة - ٤٦ -

١ - لأعضاء المجلس الإداري سواء كانوا أعضاء في المجلس التشريعي أم لا الحق في حضور جلسات المجلس التشريعي ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام ، ولهم الاستعانة بمن يختارونه من موظفي إداراتهم وأن ينيبهم عنهم .

ب - للمجلس التشريعي أن يطلب من أي عضو في المجلس الإداري حضور جلساته .

ج - لا يجوز لأعضاء المجلس الإداري ولا لمساعدتهم أو ممثلهم أن يشتركوا في التصويت في المجلس التشريعي إلا إذا كانوا أعضاء فيه .

مادة - ٤٧ -

١ - إذا قرر المجلس التشريعي بأكثرية ثلاثة أرباع أعضائه عدم الثقة بالوالي أو بأحد أعضاء المجلس الإداري وجب عليه أن يستقيل .

ب - لا يقترح بعدم الثقة إلا إذا أثرت مسألة الثقة :

١ - بواسطة الوالي أو أي عضو من أعضاء المجلس الإداري .

٢ - بواسطة ما لا يقل عن ثلث أعضاء المجلس التشريعي وكان ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأعضاء حاضرين جلسة الاقتراع .

ج - لا تطرح مسألة الثقة في المناقشة في المجلس التشريعي إلا بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ إثارها بالنسبة لعضو المجلس الإداري وخمسة عشر يوما بالنسبة للوالي ، ولا يحصل

التصويت عليها الا بعد مرور يومين من تمام المناقشة فيها .

مادة — ٤٨ —

لا يجوز للوالي او لاعضاء المجلس الاداري اثناء توليهم مناصبهم ان يتولوا اية وظيفة عامة او ان يمارسوا اية مهنة او يستأجروا شيئا من املاك الدولة الا لسكناهم الخاصة ، وليس لهم ان يشتروا منها شيئا ولا ان يدخلوا بأية صورة مباشرة او غير مباشرة في اية تعهدات او مناقصات تعقدها الدولة او المؤسسات الخاضعة لاداراتها او مراقبتها ، كما لا يجوز لهم ان يكونوا اعضاء في مجلس ادارة اية شركة او ان يشتركوا في عمل تجاري او مالي .

مادة — ٤٩ —

تحدد رواتب الوالي واعضاء المجلس الاداري ومخصصاتهم بقانون .

الفصل الرابع

في المالية

مادة — ٥٠ —

تدفع للخزانة العامة جميع ايرادات الولاية بما فيها حصيلة الضرائب والرسوم والمنسح والقروض وغير ذلك من الاموال التي تؤول اليها وفق احكام الدستور والقوانين .

مادة — ٥١ —

١ — يقدم المجلس الاداري ميزانية الولاية الى المجلس التشريعي قبل بدء السنة المالية بثلاثة اشهر على الاقل لفحصها واقرارها وتقر الميزانية بابا بابا .

ب — ويجب ان تدرج في ميزانية الولاية جميع ايراداتها ومصروفاتها .

مادة — ٥٢ —

تطابق السنة المالية للولاية في بدايتها ونهايتها السنة المالية للحكومة الاتحادية .

مادة — ٥٣ —

لا يدفع اي معاش او تعويض او اعانة او مكافاة من الخزانة العامة الا في حدود القانون .

مادة — ٥٤ —

لا يجوز فض دور انعقاد المجلس التشريعي قبل الانتهاء من اقرار الميزانية .

مادة — ٥٥ —

في جميع الاحوال التي لا تقرر فيها الميزانية قبل

بدء السنة المالية يفتح المجلس الإداري بقرار منه اعتمادات شهرية مؤقتة على أساس جزء من اثني عشر من اعتمادات السنة المالية .
وتجيب الإيرادات وتنفق المصروفات ونقلا للقوانين النافذة في نهاية السنة المالية السابقة .

مادة — ٥٦ —

كل مصروف غير وارد بالميزانية وزائد على التقديرات الواردة بها يجب ان يأذن به المجلس التشريعي ، ويجب استئذانه كذلك كما اريد نقل مبلغ من باب الى اخر من ابواب الميزانية .

مادة — ٥٧ —

يجوز بمرسوم يوقعه الملك او ولي العهد بانابة من الملك ، بناء على عرض الوالي وموافقة المجلس الإداري ، في الاحوال التي لا يكون المجلس التشريعي فيها منعقدا وانتقضت ذلك فمسيرورة مستعجلة تقرير مصروفات جديدة غير واردة في الميزانية او نقل مبلغ من باب الى اخر من ابواب الميزانية ، ويعرض ذلك على المجلس التشريعي في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوما من اجتماعه التالي .

مادة — ٥٨ —

لا يجوز عرض اي مشروع قانون على المجلس التشريعي لاحداث نفقات جديدة من الخزانية العامة دون بيان الموارد المراد تحصيلها منها كما لا يجوز للمجلس النظر في مثل ذلك المشروع .

مادة — ٥٩ —

لا يجوز للولاية الموافقة على فرض الضرائب الاتحادية المنصوص عليها في المادة ٣٦ نقرة ٢٨ من الدستور الا بقرار من المجلس التشريعي .

مادة — ٦٠ —

لا يجوز فرض ضريبة او تعديها او الغائها الا بقانون ، ولا يجوز اعفاء احد من اداء الضرائب في غير الاحوال المبينة في القانون كما لا يجوز تكليف احد بتادية شيء من الاموال والرسوم الا في حدود القانون .

مادة — ٦١ —

لا يجوز عقد قرض عام ولا تعهد قد يترتب عليه اتفاق مبالغ من الخزانية العامة في سنة او سنوات مقبلة الا بموافقة المجلس التشريعي .

مادة — ٦٢ —

١ — يجب ان تراجع حسابات ادارة الولاية في كل سنة من قبل مراجع حسابات وعليه ان يقدم تقريرا وانيا الى المجلس التشريعي بنتيجة مراجعته ومنحصه لهذه الحسابات .

ب - وتحدد بقانون اختصاصات وسلطات مراجع الحسابات وطريقة تعيينه وقواعد المراجعة التي يمارسها .

الفصل الخامس

احكام ختامية

مادة - ٦٣ -

جميع القوانين والتشريعات الفرعية والمراسيم واللوائح والقرارات المعمول بها في الولاية وقت نفاذ هذا القانون الاساسى تبقى نافذة المفعول ومعمولا بها الى ان تلغى او تعدل او تستبدل بها تشريعات اخرى وفق احكام الدستور وهذا القانون

مادة - ٦٤ -

يجوز بقانون تعديل احكام هذا القانون الاساسى بشرط ان يتم هذا التعديل بموافقة ثلاثة ارباع اعضاء المجلس التشريعي